

حراك تشرين 2019 في شمال لبنان: قراءة سوسيولوجية

علا عيد، أ. د. يوسف كفروني

قسم العلوم الاجتماعية والانسانية - جامعة روح القدس - الكسليك

استلام البحث: 20-09-2025 مراجعة البحث: 22-10-2025 قبول البحث: 11-11-2025

الملخص

انطلقت في 17 تشرين الأول من العام 2019 تحركات شعبية واسعة في معظم المدن والمحافظات اللبنانية، وكانت شرارتها الاعلان عن فرض ضريبة بقيمة 6 دولارات أمريكية على استخدام تطبيق "واتس أب" في مواقع التواصل الاجتماعي، تراوحت أوصافها بين "الثورة"، و"الانتفاضة"، و"الاحتجاج الشعبي"، كون الشعب لم يكتفِ فقط برفض الضريبة، بل رفع شعارات وصلت إلى حدود المطالبة بإسقاط النظام، ورحيل الطبقة السياسية جميعها على اعتبار أنها المسؤولة عن الأزمات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي يعيشها لبنان، حتى باتت تُعرّف باسم "حراك تشرين". لم يأت الحراك على صورته دفعة واحدة وفي لحظة واحدة، بل كان نتيجة مسار من التراكمات الاقتصادية والاجتماعية والمعيشية من جهة، وسيطرة نظام طائفي قائم على المحاصصة، يمنع المساواة ويعزز العصبية من جهة ثانية. هذا الحراك سبقته تحركات عدة نابعة من الأزمات المتتالية التي شهدتها لبنان على فترات طويلة. بداية نزل الناس إلى الساحات بعفوية، ثم تمّ مصادرة الحراك وتغيير مساره، الأمر الذي أدّى إلى ظهور انقسامات واختلافات وتناقضات كبيرة فيه.

الكلمات المفتاحية: ثورة، انتفاضة، احتجاج شعبي، حراك.

Abstract:

On October 17, 2019 extensive popular movements erupted across most Lebanese cities and districts. The immediate trigger was the government's announcement of a proposed tax of six dollars on the use of the WhatsApp application. Social media platforms described the events alternately rejecting a tax, but raising slogans that directly challenged the political class, holding it collectively responsible for the political, economic, social, and environmental crises that Lebanon has long endured to the point that these movements came to be labeled the "October Movement".

The movement did not emerge as a sudden or isolated event, but rather as the culmination of a series of economic, social, and livelihood tensions. These dynamics sharpened polarization: on one side stood those seeking to dismantle systemic corruption, while on the other stood forces defending their influence. This movement did not arise overnight; rather, it was the product of prolonged periods of strain experienced by Lebanon, during which people initially took to public squares spontaneously. Yet the movement's momentum was soon contained and redirected, ultimately leading to its fragmentation and the emergence of significant internal divisions and conflicting tendencies.

Keywords : Revolution, Uprising, Popular, Protest, Movement.

المقدمة

قامت الدولة الديمقراطية الحديثة في الغرب مع الثورة الأمريكية والثورة الفرنسية على أساس مفهوم المواطنة والديمقراطية انطلاقاً من القانون المدني الذي يفصل الدين عن الدولة ويؤمن حرية التعبير والمساواة لجميع المواطنين.

إنّ دول العالم الثالث ومنها البلدان العربية والاسلامية لا سيما لبنان، تأسست بعد التحرر الشكلي من الاستعمار ولكنها لا تزال تعاني من قوة العصبية القبلية والعشائرية والطائفية، ومن غياب أو ضعف الحريات بالإضافة إلى مشاكل التنمية.

بعد سقوط الدولة العثمانية بُنيت معظم الدول العربية بتدخل الدول الغربية، ولا تزال هذه الدول تعاني المشاكل وهي إما تحت الحكم الملكي أو العسكري أو الديكتاتوري. هذا ما أدى إلى حدوث العديد من الانتفاضات في هذه الدول مثل تونس،

ليبيا، مصر، البحرين، سوريا... وكانت هذه التحركات تطالب بإسقاط النظام واستطاعت هذه الحركات أن تسقط العديد من الأنظمة ولكن حيث تمّ اسقاط الأنظمة لم تشهد المجتمعات نوعاً من التقدم والمسار الديمقراطي الصحيح، بل على العكس من ذلك فقد عمّت الفوضى وظهر التدخل الاجنبي جلياً في دعم تلك الحركات.

في الشكل يقوم الحكم في لبنان على النظام الديمقراطي في سياسة الدولة إلا أنه بقي أسير التوازنات الطائفية، فقد تبنى نظاماً سياسياً يقوم على التعدد الطائفي منذ إنشاء دولة لبنان الكبير من خلال تركيب استعماري فرنسي كرّس الطائفية السياسية. ولم يستطع لبنان خاصة نتيجة أزماته المتعددة من ثورة 1958 إلى الحرب الأهلية (1975-1990) إلى سلسلة من الأحداث الأخيرة، أن يصل إلى ما يبتغيه الشباب اللبناني من دولة حديثة ديمقراطية.

انطلق الحراك في لبنان برفع عدّة شعارات، ولكن هذا الحراك كما يبدو تمّ إجهاضه لأسباب وعوامل كثيرة.

أولاً: الإطار المنهجي

1- أهمية الدراسة:

تمحورت الأفكار الأساسية حول إنتاج دراسة تفسّر ظاهرة حراك 17 تشرين 2019 في "شمال لبنان"، وموقف الشعب من هذا الحراك، والانقسامات التي برزت في الحراك وعمليات احتوائه واختراقه من قوى سلطوية داخلية أو خارجية لتوظيفه في لعبة التوازنات المحلية.

عمّت انتفاضة 17 تشرين "مناطق شمال لبنان" كافة، وكانت ساحاته زخم الحركة الاحتجاجية حيث رُفِعَت شعارات عديدة كادت أن تكون موحّدة بين فئات متنوّعة: طائفيًا ومناطقياً وثقافياً... أهمها: "كلّ يعني كلّ"، وأظهرت هذه الساحات تقارباً وتشابهاً في أشكال التعبير والمطالب من ناحية، واختلافات وانقسامات وتناقضات من ناحية أخرى، وهذا ما دفعنا إلى إنتاج دراسة تستند إلى مادة ميدانية- بحثية وتحليلية عن مجريات الانتفاضة في الشمال اللبناني كون معظم مناطقه وخاصة "عكار" و "طرابلس" تعانيان من الفقر والتهميش منذ عقود عدة ، وذلك لإبراز تأثرهما بالأزمات التي يمرّ بها لبنان.

2- هدف الدراسة:

الهدف من هذه الدراسة هو التعرف على هذا الحراك والعوامل التي أدّت إلى إجهاضه من خلال سلسلة من المقابلات التي أجريناها مع عدد من الناشطين في الحراك، ومن صحفيين متابعين لموضوع الحراك، ومرشحين في لوائح التغيير في انتخابات 2022.

من هنا ننتقل من التساؤل الأساسي التالي:

ما هي دوافع الحراك؟ هل كان دعوة إلى تغيير النظام أم إلى مواجهة السلطة؟

3- في الإطار المنهجي:

استندنا إلى التوثيق المكتبي للمراجع التاريخية التي توضّح نشأة الكيان اللبناني وطبيعة النظام. اعتمدنا المنهج الوصفي التحليلي، من خلال رصد الكتابات المتعلقة بالموضوع قيد الدراسة، وتحليل الواقع الاجتماعي في "شمال لبنان" وتحليل المفاهيم ذات العلاقة بالظاهرة المدروسة، ومن خلال عدد من المقابلات.

كما اعتمدنا المنهج الإحصائي، من خلال تحليل إحصائي للاستمارة البحثية، ومن خلال تحليل نتائج الانتخابات.

4- في التقنيات:

تتوزع هذه المنهجية على عدة مراحل، تتضمن كلّ منها عدداً من تقنيات البحث:

● **المرحلة الأولى:** هي مرحلة البحث البيبلوغرافي إذ تمّت الاستعانة بالعديد من المصادر والمراجع المتعلقة بمفهوم الحركات الاجتماعية وواقع النظام الطائفي اللبناني، حيث غطت هذه المراجع فترة تاريخية بدأت من إعلان دولة لبنان الكبير وصولاً إلى يومنا هذا. إضافة إلى المراجع المتعلقة بالواقع الاقتصادي والاجتماعي والسياسي والثقافي اللبناني، فقد تم الاعتماد على النظريات التقليدية والحديثة على السواء... بالإضافة إلى المراجع والدراسات والتقارير الدولية التي تُوضّح واقع الحركات الاحتجاجية في العالم العربي.

● **المرحلة الثانية:** هي مرحلة التحضير للدراسة الميدانية بعد الانتهاء من الدراسة التوثيقية للوضع السياسي والاقتصادي والاجتماعي في لبنان، التي شملت النقاط الآتية:

أ- المقابلة:

لجأنا إلى تقنية المقابلة شبه المنظمة التي أعطت للمشاركين مجالاً للتعبير للتوصل إلى كمّ جيد من الداتا الغنية بالتعبيرات والمصطلحات والأفكار، والحصول على نتائج مستجدة متعمقة في الفهم والإدراك، توصلنا من خلالها إلى عدد من المقابلات المتنوعة التي غطّت شرائح مختلفة من الحراك من مرشّحين وناشطين وصحفيين ومعارضين للحراك. وسجلت

14 سؤالاً توزّعت على المحاور الآتية:

• **المحور الأول: الموقف من النظام الطائفي اللبناني من خلال أسئلة تدور حول:**

- نظام المحاصصة الطائفي.

- الدولة العلمانية، المدنية، الإسلامية (فصل الدين عن الدولة، قانون الأحوال الشخصية)
- الدولة الديمقراطية، دولة المواطنة التي تتحقق من خلال: المساواة والمحاسبة، التدقيق الجنائي واستعادة الأموال المنهوبة، الضريبة التصاعدية، تحقيق مفهوم المواطنة، وتطبيق القانون الانتخابي خارج القيد الطائفي.
- العدالة الاجتماعية التي تتحقق من خلال: ضمان الشيخوخة، التعليم المجاني، عدم التمييز المذهبي والجنسي.

• المحور الثاني: مسار الحراك من خلال أسئلة حول:

- تأييد مطالب الحراك.
- نجاح الحراك أو فشله مع سبب كل منهما
- من استطاع الحراك أن يحاسب، وإذا كان سيولد الحراك من جديد.
- علاقة الحراك بالانهيار الاقتصادي، الاجتماعي، السياسي، المالي الذي حصل في لبنان بعد 2019.

ب- العينة:

تهدف إلى التحقق من صحة الفرضيات من خلال عينة شملت معظم شرائح المجتمع، وبلغ عددها 826 استمارة من مختلف الأعمار، انطلاقاً من عمر 18 سنة وما فوق، وتمّ تعميمها على مختلف أفضية الشمال مباشرة بعد انتخابات 2022، واستمرت حتى 2023. وقسمت إلى محورين:

- المحور الأول: البطاقة الشخصية

- المحور الثاني: العوامل المؤثرة في الموقف من النظام اللبناني خلال النقاط التالية:

- تأييد النظام الطائفي: التوجّه ضدّ السلطة القائمة وليس ضدّ النظام، والمحافظة على المحاصصة الطائفية.
- تأييد الدولة العلمانية أو المدنية أو الإسلامية.
- اعتماد قانون انتخابي خارج القيد الطائفي
- الموافقة على تطبيق قانون موحد للأحوال الشخصية لجميع المواطنين.
- المساواة بين جميع المواطنين على قاعدة المواطنة التي تضمن تحقيق العدالة الاجتماعية من خلال المطالبة بتطبيق الضريبة التصاعدية التي تطلّ الأغنياء، تضمين ضمان الشيخوخة، التعليم الإلزامي المجاني، المساواة بين جميع اللبنانيين دون تمييز مذهبي، المطالبة بتطبيق الكوتا النسائية، المطالبة بحق المرأة اللبنانية المتزوجة من أجنبي في إعطاء الجنسية لأولادها.

• ضد الأحزاب الموجودة في السلطة في تاريخ الحراك وإخضاع السياسيين للمساءلة والمحاسبة، والمطالبة بتدقيق جنائي لجميع المؤسسات العامة، والمطالبة باستعادة الأموال المنهوبة.

• **تحديد العينة:** اعتمدنا في هذا المضمّر، العينة "المتاحة" حيث تم تطبيقها على الأفراد المتوفرة لدينا في مجتمع البحث "شمال لبنان"، وتناولت متغيرات البحث الأساسية، وتم توزيعها من خلال الانترنت من خلال "Google Drive".

ثانياً: التعدد التاريخي للآزمات والثورات

- لبنان بين 2005 و2019

عاش لبنان ما بين عامي 2005 و2019 حقبة سياسية قلقة ومضطربة، شهدت حوادث ونزاعات ومحطات ومنعطفات كثيرة بارزة ومتلاحقة، تتلخص كالتالي:

- عام 2005: على وقع اغتيال الرئيس "رفيق الحريري" ظهرت انتفاضة الاستقلال أو ما عرف آنذاك بـ "ثورة الأرز" مطالبةً بتنحي رئيس الحكومة "عمر كرامي" وإسقاط حكومته، وإنشاء لجنة دولية للتحقيق في الاغتيال. أدت الحادثة إلى منعطف كبير في الحياة السياسية اللبنانية من أبرز سماته نشوء معسكرين سياسيين لبنانيين كبيرين ومتصارعين هما:

• معسكر 8 آذار: انبثق هذا المعسكر عن التظاهرة السياسية التي دعت أحزاب مختلفة إلى مظاهرة حاشدة في وسط بيروت ردًا على ثورة الأرز، وشكرت التظاهرة "سوريا" على مساعدتها في وقف الحرب الأهلية اللبنانية ومساعدتها في استقرار لبنان ودعم المقاومة اللبنانية ضد الاحتلال الاسرائيلي ويضم هذا المعسكر أحزاب وتيارات وحركات مسيحية "كالتيار الوطني الحر" الذي كان يترأسه آنذاك العماد "ميشال عون"، و"حزب الله" و "حركة أمل"

• معسكر 14 آذار: هو تحالف سياسي يتكون من كبار الأحزاب والحركات السياسية التي ثارت على الوجود السوري في لبنان بعد استشهاد رئيس الوزراء اللبناني الأسبق "رفيق الحريري" أو ما سُمي "بثورة الأرز".

لم يخلُ صراع هذين المعسكرين من صدامات عنيفة بالرغم من تشكيل حكومات مشتركة بينهما سُميت "حكومات وفاق وطني". (طبر ب. وآخرون، 2022، الصفحات 95-96)

- نشوب حرب تموز 2006 ضد "حزب الله" واستمرت الحرب 33 يومًا، خرج الحزب منتصرًا من تلك الحرب ضمن عملية "الوعد الصادق" (طبر ب. وآخرون، 2022، صفحة 97)

- عام 2011 كان لثورات "الربيع العربي" تأثيرًا واضحًا في نشاط المجموعات الشبابية اللبنانية، وخرجت ضمن حملة "إسقاط النظام الطائفي". واتخذ نشاط المجموعات طابعًا مدنيًا وحقوقيًا، وبدأت تظهر منظمات المجتمع المدني "مثل: حملة "بلدي، بلديتي، مدينتي" و"الحركة الاجتماعية"، و"التجمع النسائي الديمقراطي" وحملة "كفى عنفًا واستغلالًا" النسائية... (طبر ب. وآخرون، 2022، صفحة 108)

- عام 2015 كانت من أوسع الحركات التي تخللته هي حملة "طلعت ريحتكم" بسبب أزمة النفائات، فعند إغلاق مطمر "الناعمة" من دون توفير بديل من شركة "سوكلين" الخاصة المكلفة بإدارة نفائات "بيروت" و"جبل لبنان" الأمر الذي تسبب بظهور أكوام أكياس القمامة المتناثرة. (ضاهر س.، سياسة الحراك المدني، حركة "طلعت ريحتكم" اللبنانية انموذجًا، 2019، الصفحات 35-36)

فعمت الاحتجاجات في الشوارع مطالبة بحل أزمة النفائات، وقد تعدى بعضها إلى أبعد من ذلك بتغيير النظام السياسي. توقفت حركة "طلعت ريحتكم" وسجلت نجاحًا بمنع السلطات آنذاك من نقل النفائات من "بيروت" إلى "عكار" وافراغها في "مكب سرار" في عكار ولكنها لم تسجل نجاحًا في التغيير السياسي.

ثالثًا: حراك 17 تشرين:

1- لبنان في قلب العاصفة:

في مساء 17 تشرين الأول 2019، خرجت مظاهرات كبيرة في معظم المناطق في شمال لبنان احتجاجًا على الفساد السياسي والاقتصادي للطبقة السياسية الحاكمة، وذلك في أعقاب قرار وزارة الاتصالات فرض ضريبة قدرها "20 سنًا أمريكيًا" على استخدام تطبيق واتس أب "يوميًا التي كانت القشة التي قصمت ظهر المواطن اللبناني، وكانت حدة النقمة تشتد تدريجيًا نتيجة تدهور الأوضاع الاقتصادية، والاجتماعية، والمالية... هذه الأمور تراكمت ودفعت المتظاهرين إلى مناداة برحيل كامل المنظومة السياسية في لبنان من دون استثناء تحت شعارات عدة أشهرها: "كلن يعني كلن"، و"هيا هيا هو"، و"الشعب يريد إسقاط النظام"... وطرحت الكثير من المطالب منها: استقالة الحكومة، وتشكيل حكومة تكنوقراط، وانتخابات نيابية مبكرة.

انتشرت خيم الاعتصامات وشملت كافة محافظات لبنان، أما في الشمال فكان منها حلبا في عكار وزغرتا في قضاء الزاوية إلى طرابلس والبترون في الشمال وسجلت "طرابلس" أقوى وأعلى مشاركة ثورية حتى أطلق عليها "عروس الثورة"، وهي ثاني أكبر مدن لبنان وأكثرها حرمانًا من حيث الدخل والتنمية.

لم يتحدث الثوار عن أي رمز من رموز السلطة بعينه وكانوا دائماً يوجهون صرخاتهم إلى "حزب الله" و"التيار الوطني الحر". ثم أخذت التحركات تتحو باتجاه المطالب المعيشية، لكن سرعان ما تراجعت المطالب المعيشية لتحل مكانها مطالب سياسية تعكس طبيعة الصراع القائم في لبنان وهو بتغيير رموز الطبقة السياسية. استمرت الاحتجاجات لأسابيع قبل أن تتراجع بفعل عمليات احتوائها والانقسامات التي شابتها، ما منع الحراك في أن يخطو في اتجاه تحقيق المشروع التغيير الذي ينادى به، فبقي النمط الطائفي هو المسيطر، هذا النمط القائم على سيطرة العصبية "عصبية ابن خلدون" أي العصبية العائلية التي تمتد لتصبح عصبية طائفية أو مذهبية وهذا ما أدى إلى الحصول على نتائج في انتخابات 2022 مغايرة للنتائج المتوقعة، حتى أن بعض مرشحي الحراك الذين كانوا يعتبرون أنفسهم من القادة والرموز لم يحصلوا سوى بضع أصوات، وذلك بسبب غياب قاعدتهم الشعبية وارتباطاتهم العائلية والعصبية من جهة وضعف التغطية المالية التي تدعم ترشحهم من جهة ثانية.

استمر الحراك بشكل قوي حتى سقوط حكومة سعد الحريري في 29 تشرين الأول 2019، واستمرت بزخم متفاوت، وبشعارات ومطالب كثيرة حتى تكليف "حسان دياب" تشكيل حكومة جديدة في 11 شباط 2020. ثم خفت الاحتجاجات غداة تفشي وباء كورونا الذي أدى إلى إغلاق عام وشامل في البلاد. وبعد انفجار مرفأ بيروت مساء الثلاثاء في 4 آب انتهى الحراك في 8 آب بتظاهرة احتجاجية كبيرة انطلقت من "الجميزة" قرب المرفأ، وصولاً إلى ساحة الشهداء في وسط بيروت، فجوبهت بقمع أمني رسمي عنيف، وبدا أن تلك التظاهرة كانت خاتمة للحراك. (طبر ب. وآخرون، 2022، الصفحات 87-88)

2- باص الثورة (بوسطة الثورة):

ظهر في الحراك باص أطلق عليه اسم "بوسطة الثورة" انطلق من شمال لبنان وتحديداً من منطقة "فنيديق" عكار. وتعددت الآراء والاتجاهات حول هذا الباص منها من كان مؤيداً لانطلاقته ومنها من كان رافضاً له، ومن خلال المقابلة مع الأستاذ الصحفي "شعيب زكريا" وهو من الناشطين في الحراك قال حول باص الثورة:

"بالنسبة لموضوع "بوسطة الثورة"، هل من الممكن أن ينطلق الباص من "فنيديق" إلى البقاع ويدخل المناطق اللبنانية كافة ويتمويل فردي وشجاعة فردية!!! "البوسطة" قطعت كل الخطوط الحمراء، حيث حدث كباش غير مرئي على مستوى عالٍ عندما أوقفوها في صور وكدنا نصل بسببه الى حرب أهلية لبنانية ثانية. الا انه تدخل العقلاء في الوقت المناسب ليجنبوا المنطقة حريقاً لم تحمد عقباه. (زكريا ش.، 2022)

3- تقسيم ساحات الحراك شمال لبنان (طرابلس، عكار، زغرتا)

أ- طرابلس:

لم يكن يوم 17 تشرين يوماً كسواه في مدينة طرابلس؛ فقد أعاد الحياة السياسية إلى قلب المدينة وروحها، فتحوّلت "ساحة النور" مساحة لتلاقي الطرابلسيين بطبقاتهم وفئاتهم الاجتماعية كافة حيث أصبح حراك 17 تشرين الطرابلسي شبيهاً بحلم من ناحية ضخامة عدد المحتجين، وهذا لم تشهد له مثيلاً أي ساحة في مدن لبنان ومناطقه الأخرى (طبر ب. وآخرون، 2022، الصفحات 208-209)

وتميزت الساحة في استمرار حشودها وقوتها على حالها طوال أسابيع متلاحقة لذا تُوجت "عروساً لثورة 17 تشرين". وما ميّزها أكثر عن غيرها كون التظاهر والتجمع فيها لم تدعوا إليه جماعات منظمة، بل بدأت تسطع من خلال جماعات لا روابط سياسية وتنظيمية بينها، وقد انطوى احتشاد الطرابلسيين الواسع الكبير في هذا الحدث، على رغبة أهالي المدينة وتوقعهم إلى نزع وصمة الهامشية والتطرف التي أُصِفَت بالمدينة منذ زمن بعيد (طبر ب. وآخرون، 2022، صفحة 211). شكّل تكتل مجموعات في إطار "طرابلس تنتفض" إحدى محاولات التنسيق بين الناشطين، لإيجاد إطار جامع ومستدام للتحركات يركز على رؤية مشتركة لوضع المدينة ومطالب الحراك. لكن هذه المحاولة لم تتطور إلى تأسيس تحالف فعلي بين المكونات، بسبب اقتصار التنسيق على الأعمال اللوجستية: إدارة المنصات وتنظيم النشاطات والتظاهرات. وبدأت الساحة الطرابلسية تنقسم إلى ائتلافات ومنديات ما أدى إلى بروز صراعات حادة نتيجة خلافات عميقة في وجهات النظر بين المجموعات والناشطين، الأمر الذي أدى إلى تقليص فرص الوصول إلى تحالف واسع يضم أكثرية المجموعات الفاعلة. (طبر ب. وآخرون، 2022، الصفحات 216-217)

بداية الحراك في ساحة النور - طرابلس:

من خلال المقابلة التي تمّ إجراؤها مع الأستاذ "مايز الجندي" وهو مرشح عن المقعد السنّي في طرابلس، يتحدث عن بداية الحراك ويقول إنها كانت أكثر من ناجحة، والجميع يعترف بأنّ الحراك الذي حصل في طرابلس هو أنجح وأرقى حراك على مستوى المتوسط، والدليل هو الشعب الذي نزل في الساحة قارب عددهم 700 ألف شخص من أهل طرابلس والأطراف، نزلوا بكل طوائفهم، في هذا الوقت حصل حراك حقيقي، أما كيف انقلب الحراك فهذه مسألة أخرى. هذا الحراك نجح ولكن كان في المقابل له نظام حاكم منذ 30 سنة، وهذا النظام هو الذي بدأ بشراء أطراف شاركت في الساحة من هنا بدأ الفساد وفشل الحراك في طرابلس. أساساً إنّ دخول 700 ألف شخص في ساحة طرابلس هذا يُعدّ ظلماً لها، وتمت الاضاعة على

بعض الشخصيات التي كانت تتعاطى بمصالحها الشخصية وليس لمصلحة الناس، وهذا ضد مبادئ الحراك الذي ظهر أساساً لتخلص من النظام الطائفي وقيام نظام حقيقي عادل يحكم اللبنانيين. هذا الحراك الذي شهدناه في تشرين 2019 هو حراك مدني بحت، حيث أنَّ الطوائف كلها شاركت فيه، ولكن النظام جرَّ الحراك في ساحة طرابلس الى مكان آخر ولخدمة اجندات معينة. (الجندي ما.، 2022)

ب- عكار:

في مساء 17 تشرين 2019 كسر أهالي عكار صورة منطقتهم النمطية كقلعة ل "تيار المستقبل". فبدأ التحرك الشعبي في ساحتي "حلبا" و"العبدة" على ساحل عكار. وكانت حلبا الساحلية والقريبة من عاصمة الشمال طرابلس، هي الأسرع في انتظام ناشطيهما المحتجين الذين اجتمعوا بشكل دوري للحوار وتوحيد مطالبهم وأهدافهم. (طبر ب. وآخرون، 2022، الصفحات 240-242)

أبرز عناوين مطالبهم جاءت كالتالي: من نحن وماذا نريد؟، دوافع الثورة وأسباب الانهيار الاقتصادي، قانون الانتخابات النسبي، التعليم الرسمي والمشاكل التي تعترضه، مطمر سرار للنفايات، كيفية مراقبة عمل البلديات... (طبر ب. وآخرون، 2022، صفحة 250)

كان العكاريون من أكثر الصامدين في الحراك كونهم لم يظفروا من محاصصة النظام اللبناني بمكسب يخشون خسارته. ومنذ بداية الانتفاضة، اتخذ المنتفضون في حلبا قرارًا بفرض الاضراب العام في المنطقة لمدة سنة فأقفلوا الدوائر الحكومية والمدارس والجامعات في حلبا وباقي المناطق العكارية. (طبر ب. وآخرون، 2022، الصفحات 241-246)

وخلال المواجهات تعرضت عكار إلى مواجهات عنيفة عدة: الأولى خلاف الثوار مع محافظ عكار "عماد لبكي" فهاجمتهم القوى الأمنية ووقع العديد من الجرحى؛ الثانية بين المنتفضين ونواب المنطقة لمنعهم من عقد اجتماع لهم في حلبا وتخلل هذه المواجهة إطلاق نار؛ الثالثة كانت بين المنتفضين والمصارف من أجل استعادة أموال المودعين. (طبر ب. وآخرون، 2022، الصفحات 253-255)

وفي مقابلة مع الأستاذ الصحفي "محمود شتيوي" وهو من الناشطين في الحراك يقول حول الحراك في عكار أنه تشكل مجموعة "الائتلاف" وتم دعمها من منصة "نحو وطن" وكانت سبباً في تقسيم "ثوار" عكار، وبعدها ظهر ما يقارب عشرين فريقاً بإسم "ثوار" عكار. بدأ البعض بالتحاور مع "الائتلاف" من أجل التضامن ولكن الجهود لم تتجح بسبب التعنت بين جميع الأطراف، وانعدام الثقة بين "الثوار". ثم ظهر "المجلس التمثيلي" و"ثوار عكار" وهكذا انقسم "الثوار" في عكار إلى 3

أقسام كبيرة متناقضة، ومتناحرة في بعض الأوقات تتراشق الاتهامات وتتهم بعضها بعضًا بالتخوين. وأيضاً من أكبر الأسباب التي فشلت حراك عكار هو عدم التنظيم وغياب الهيكلية الموحدة والمنظمة. وأيضاً كان للمنصات دور في فشل نواب التغيير في عكار، فجميعها انسحبت قبل الانتخابات وخاصة "حركة سوا" المدعومة من "بهاء الحريري" والتي كانت تعدّ المرشحين بأموال طائلة ثم انسحبت خدمة لأجندات خارجية. (شتيوي م.، 2022)

وفي مقابلة الأستاذ الصحفي "شعيب زكريا" قال حول واقع الحراك في عكار وانقساماته بأن قادة الحراك هم من قسم الساحات، في عكار نزل نصف مليون انسان إلى الطريق، والذي شتتهم هي الخلافات بين القادة، كل شخص منهم لديه أطماع شخصية يسعى لتحقيقها بركوبه موجة الحراك. فعن أيّ حراك سنتكلم عندما يكون المريض في الإسعاف أو رب العائلة الذي معه أسرته وأطفاله ويجد الطريق مقطوعة ويجلس لساعات داخل السيارة لتصل العائلة إلى منزلها والمريض إلى المستشفى، هذا ليس حراكاً هذه كارثة. ما حصل في ساحات عكار فوضى وليس حراك، لم يكن هناك أي متقف وإع يقف على الطريق ليقطعها، تُركت الساحات العكارية مجالاً للزعران. (زكريا ش.، 2022)

ج- زغرتا:

يشير الدكتور "بول طبر" في دراسة له أنّ في الأيام الأولى من الانتفاضة كانت المبادرة لشباب "تيار المردة" بزعامة "سليمان فرنجية" للتحرك وأقدموا على قطع الطرق في زغرتا اعتراضاً على "العهد العوني". وبعد أيام عدّة على مبادرة "المردة" قامت مجموعة من الشبان والشابات المستقلين بالنزول إلى الساحات العامة في المدينة مُطلقين صيحاتهم وشتائمهم ضد منظومة الحكم بلا استثناء، تحت شعار "كلن يعني كلن" الذي عم في الأرجاء اللبنانية، ظهرت التجمعات في زغرتا في منطقة "العقبة" تحديداً، عند مستديرتها وتقاطع طرقها المؤدية إلى طرابلس، وما لبثت هذه التجمعات أن انتقلت تدريجياً إلى "ساحة التل" أمام سرايا زغرتا، الملتقى الجامع الأكبر للمدينة ووسطها التجاري ولكن ساحاتها لم تشهد احتجاجات حاشدة، ولم تغلق مؤسساتها أبوابها، وتحركاتها في الشارع كانت خجولة. ثم تشكلت مجموعة "ثوار زغرتا" من مجموعات صغيرة تعمل في المجال السياسي والاجتماعي والبلدي ثم انضم إليها قدامى المعارضين الذين كان لهم حضورهم في المنطقة بالإضافة إلى شباب مستقلين، وكان لديهم إيمانٌ بأن وضع التغيير في زغرتا يحتاج إلى وقتٍ كبيرٍ ارتكازاً على احتجاجات سابقة لم تستطع تغيير حجر في التركيبة السياسية والاجتماعية الزغرتاوية. هذا إضافة إلى اقتصار العمل السياسي في القضاء على العائلات والأحزاب الطائفية التقليدية. (طبر ب. وآخرون، 2022، صفحة 257)

ويتابع الدكتور طبر حول في موضوع الحراك خاصة في منطقة زغرتا أنّها تشكلت حركة "أسس" في أوائل عام 2021، وقد أسستها مجموعة ناشطين بهدف إنشاء بديل سياسي جاد في منطقة الشمال يمثّل تطلعات أبنائها ورغبتهم في التغيير، ومن مبادئها: المواطنة ضد الزبائنية والطائفية والعائلية السياسية والمناطقية... (طبر ب. وآخرون، 2022، الصفحات 266-267). وهذه الحركة استطاعت أن تتال كرسياً نيابياً من خلال لائحة "شمالنا" بشخص النائب "ميشال الدويهي".

رابعاً: تحليل المقابلات

1- التوجه ضد رموز السلطة أم ضد النظام؟

من خلال المقابلات التي أُجريت اختلفت الآراء بين مؤيد للتوجه ضد رموز السلطة وليس ضد النظام الطائفي وبين معارض لهذا التوجه:

أ- المرشحون الذين يؤيدون التوجه ضد رموز السلطة وليس ضد النظام، جاءت آراؤهم كالتالي:

- "النظام اللبناني هو نظام جيد، ولكن رموز السلطة الذين يستغلون مناصبهم لمصالحهم الشخصية هو الذي بلور هذا الفساد المستشري في الدولة. يجب تطبيق الطائف الذي يضمن إلغاء الطائفية السياسية، المشكلة ليست بالتقسيم الطائفي إنما المشكلة باستغلال المناصب" (الراعي ل.، 2022).

- "مشكلتنا مع حزب الله الذي يدير لبنان بشكل ديني عقائدي من خلال ايران أي من خارج لبنان وليس مع النظام الطائفي اللبناني الذي لا نستطيع التخلي عنه". (الجندي م.، 2022)

- "النظام اللبناني هو نظام جيد، ولكن الفاسدين الذين يستغلون مناصبهم لمصالحهم الشخصية هو الذي بلور هذا الفساد المستشري في الدولة". (ضاهر إ.، 2022)

ب- الناشطون الذين يؤيدون التوجه ضد رموز السلطة وليس ضد النظام، جاءت آراؤهم كالتالي:

- "النظام اللبناني جيد إنما المنظومة الحاكمة التي تقسّر النظام والدستور اللبناني حسب ما يناسب مصالحها وتطلعاتها هي بحاجة الى تغيير لتستقيم الحياة السياسية". (شتيوي م.، 2022)

- "الحراك بالأساس كان ضد رموز السلطة، يعني ضد أشخاص وضد الأحزاب، لم تكن ضد النظام بالكامل (يعني هيكلية الدولة) مشكلتنا مع الأشخاص والأحزاب المسيطرين على زمام السلطة جميعهم مثل: الحريري، حزب الله، التيار الوطني الحر، الحزب التقدمي الاشتراكي... هم مشكلتنا الأساسية في لبنان، يعني لو وجد أشخاص نظيفو الكفّ وذو كفاءة سياسية

على سدة الحكم لأصبح النظام الموجود في لبنان من أفضل النظم العربية. ولكن الأشخاص الخطأ الموجودين اليوم هم الذين جعلوا النظام اللبناني من أسوأ الأنظمة". (الرفاعي ش.، 2022)

- "مشكلتنا ليست مع النظام اللبناني، مشكلتنا مع أحزاب وأشخاص متحكمين بمفاصل الدولة" (الحج س.، 2022)
- "يجب أن نحافظ على الرئيس المسيحي العربي الوحيد في الشرق الأوسط، فالنظام اللبناني جيد ولكن المشكلة تكمن في الأشخاص وبعض الرموز السياسية الذين يطبقون النظام" (زكريا ز.، 2023)
- طالب حراكنا بتطبيق الدستور، كل ثورات دول العالم العربي طالبت بإقصاء واسقاط وابعاد النظام، في لبنان نريد النظام ولكن نحن ضد المنظومة. يوجد ثغرات في الدستور ولكن دعونا نطبق الموجود ثم نصحح الثغرات. 70% من الشعب اللبناني يتفق على الدستور وعلى "اتفاق الطائف". (الجندي مي.، 2022)

ج- الناشطون الذين يطالبون بإلغاء النظام الطائفي وليس فقط ضد رموز السلطة، جاءت آراؤهم كالتالي:

- "يتطلع لبنان الى قيام دولة مدنية حديثة تطوي صفحة النظام الطائفي السائد وتلغيه، وقد بات لازماً تطبيق الدستور والعمل على تطويره ليتماشى مع هذه التطلعات" (الأدرع ع.، 2022).
- أول خطوة على طريق انشاء الدولة الحديثة التي تمتلك الديمقراطية الحقيقية هي الغاء النظام الطائفي". (العلي ر.، 2022)

- يجب الغاء النظام الطائفي بالكامل، وتغيير جميع الحكام الموجودين اليوم في السلطة لقيام دولة حديثة، حكموا لبنان في أيام الحرب وما زالوا الى اليوم حاكمين من وراء "المتراس" كما حصل في الحرب الأهلية، هم بعينهم قادة الحرب الأهلية وعادوا ببدلات رسمية وجلسوا وراء الطاولات بحكم ديكتاتوري. والشعب أين وعيه؟ هو من أوصلهم، كل لبناني يعتبر زعيمه هو المقدّس، هذه العصبية في القرى لراعي الطائفة من دون أيّ وعي او ادراك لمستقبل الوطن هي التي دمّرت لبنان. (زكريا ش.، 2022)

فإذاً من خلال قراءتنا للمقابلات نرى أن الرأي يتجه إلى أنّ المشكلة الأصلية في الأزمة اللبنانية لا تعود إلى الدستور بقدر ما تعود إلى الممسكين بزمam السلطة، الذين يستخدمون الطائفية في خدمة مصالحهم ومواقعهم لخلق بيئة من الظروف تتماشى مع أهدافهم ومخططاتهم، هذا الأمر ينتهي إلى تعطيل الحياة السياسية، لذلك فإنّ شريحة واسعة في الحراك لا تريد تغيير النظام، ولكن تغيير الأشخاص الموجودين في النظام، أي هم متمسكون بقواعد الطائف الذي كرّس توزيع المناصب

لجميع الطوائف، فإذا مشكلة لبنان ليست نابعة من التعدد الطائفي بقدر ما هي نابعة من رموز السلطة القابضين على الحكم من خلال أحزابهم ومناصريهم.

2- الموقف من قيام دولة علمانية أو مدنية:

تم تجميع الآراء من المرشحين في انتخابات أيار 2022 وناشطين في الحراك.

أ- المرشحون الذين أيدوا قيام دولة علمانية منقوصة:

- "هناك خلل كبير في بنية التركيب الطائفي للنظام اللبناني هو الذي أدى إلى عدم قيام دولة حديثة تحترم الكفاءات فيجب التخلص من هذا النظام الطائفي. لذلك يجب قيام دولة علمانية في النظام السياسي وتبقى الأمور الثانية المتعلقة بالطوائف وخاصة الأحوال الشخصية لأنها أمور دينية تتناقض مع العلمانية. لذلك يجب أن نستثني من العلمانية الأحوال الشخصية". (فنج ر.، 2022)

- "مشكلتنا مع حزب الله الذي يدير لبنان بشكل ديني عقائدي من خلال ايران أي من خارج لبنان وليس مع النظام الطائفي اللبناني الذي لا نستطيع التخلي عنه، يجب أن تُطبّق في لبنان الدولة العلمانية للتخلص من هذه المشكلة". (الجندي ما.، 2022)

ب- الناشطون الذين أيدوا قيام دولة علمانية:

- "أول خطوة لطريق انشاء الدولة الحقيقية هي إلغاء النظام الطائفي. تؤيد الدولة العلمانية، بفضلها تطورت اوربا وقامت بإنجازات حيوية وبشرية لأنها قد فصلت الدين عن الدولة ووضعت الدين بمكانه الصحيح واتجهت نحو العلمانية. الدين ليس محاصصة طائفية، نجد أن رجال الدين هم أكثر المخطئين ولكن حصانتهم تمنع حسابهم لأنهم تابعين للوزراء والنواب... كله تحت عباءة نظام المحاصصة الطائفية. فإذا العلمنة هي الممر الأساسي لإقامة وإنشاء الدولة الحديثة الديمقراطية". (العلي ر.، 2022)

- "مشكلتنا مع أحزاب وأشخاص متحكمين في مفاصل الدولة، ولا يمكن التخلص من هذه المشكلة إلا بقيام دولة علمانية". (الحج س.، 2022)

- "في لبنان لم يُطبّق حتى الآن الدستور والطائف، دخلنا في حرب أهلية دموية لنحصل على دولة لا طائفية ولم نحصل عليها فما زال النظام الطائفي هو المسيطر على مفاصل الدولة كافة. ولن يتخطى لبنان مشاكله إلا بقيام دولة علمانية". (زكريا ش.، 2022)

ج- المرشحون الذين أيدوا قيام الدولة المدنية:

- "إلغاء النظام بالكامل صعب في لبنان، لذلك يجب التفكير بتعديل النظام اللبناني الذي أدى تاريخياً إلى إيقاع لبنان في الكثير من الحروب والثورات والمشاكل الداخلية. لذلك يجب السعي من أجل بناء دولة مدنية. فالنظام اللبناني قام على التسويات وليس على قواعد ثابتة منذ 1943 يعني منذ اعلان الاستقلال، لهذا نرى ولاء اللبناني اليوم للزعيم والطائفة قبل أن يكن الولاء للوطن". (ضاهر إ.، 2022)

- "مع إلغاء النظام الطائفي وتطوير القوانين التي ترعى إنشاء دولة مواطنة حديثة، ولا يتحقق هذا الأمر إلا مع قيام دولة مدنية". (حمود غ، 2022)

د- الناشطون الذين أيدوا قيام الدولة المدنية:

"إدارة الحكم في لبنان يجب أن تكون بناءً على الكفاءة بعيداً عن المحاصصة واليوم الدولة المدنية هي الأنسب للحالة اللبنانية". (زكريا ز.، 2023)

- "نحن مع الدولة المدنية التي تفصل الدين عن الدولة ولكن دون المساس بالأمور الدينية". (شتوي م.، 2022)

- "يجب المحافظة على حقوق الإثنيات التي تشعر بالغبن. لا يوجد أكثرية في لبنان فمثلاً الموارنة يُعتبرون أقلية أمام باقي اللبنانيين... طبعاً نحن مع دولة مدنية لأننا كمعظم اللبنانيين نرفض مفهوم العلمانية". (الجندي مي.، 2022)

- "يتطلع لبنان الى قيام دولة مدنية حديثة تطوي صفحة النظام الطائفي السائد، بات لازماً تطبيق الدستور وتطويره ليتماشى مع هذه التطلعات. ونطالب بالدولة المدنية". (الأدرع ع.، 2022)

- "نطالب بإلغاء الطائفية السياسية وإلغاء النظام الطائفي، مع حكم الأكثرية، لا يَهْم المذهب ولا ننادي بالدولة العلمانية. بل ننادي بالدولة المدنية التي تحترم حقوق جميع أبنائها وفق الدستور. المادة 9 في الدستور تبين أن الدستور يكفل احترام الأحوال الشخصية لجميع الطوائف". (زكريا ح.، 2022)

من خلال البيانات السابقة يمكن القول إنَّ المجتمع اللبناني بكل طوائفه يفضِّل فكرة الدولة المدنية القائمة على السلام والتسامح وقبول الآخر، والتي تضمن المساواة بين بين جميع المواطنين في الواجبات والحقوق بصرف النظر عن انتمائهم القومي أو طبقتهم أو عرقهم أو ثقافتهم أو أي وجه من أوجه التنوّع بين الأفراد والجماعات، وإقصاء الدين عن الدولة من جهة أولى، وتفصل الدين عن السياسة ولكنها تُبقي الدين عاملاً أساسياً في تحصين المجتمع أخلاقياً وتربوياً من جهة

ثانية، وتراعي الخصوصيات الطائفية مثل حق الطوائف في تدبّر أنظمة الأحوال الشخصية التي يتمسك المسلمون بها على وجه الخصوص من جهة ثالثة، أكثر من تفضيله الدولة العلمانية

خلاصة

إنّ حراك تشرين 2019 تعرّض للتناقضات، وكان مدعوماً من قوى سياسية لها حضور قوي ضد السلطة الممثلة ب"التيار الوطني الحر"، و"حزب الله"، طرحوا شعار "كلن يعني كلن" وفي الواقع "كلن ما عدا زعيمهم الطائفي". قسم نادى بالدولة العلمانية وفصل الدين عن الدولة وقسم نادى بالدولة المدنية والمحافظة على قانون الأحوال الشخصية. بالرغم من ذلك شهد الحراك جماعات متعددة كانت مرتبطة بشكل مباشر أو غير مباشر بقوى محلية مناهضة للسلطة السياسية ولكنها كانت متمسكة بنظام المحاصصة الطائفي. وسوف نتابع موضوع تأثير الناشطين في الحراك والذين ركبوا موجة التغيير من خلال دراسة النتائج العملية للانتخابات.

لائحة المراجع

أ- كتب

1- بول طبر وآخرون. (2022). *انتفاضة 17 تشرين في لبنان: ساحات وشهادات*. بيروت، لبنان: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات.

2- ستيفاني ضاهر. (تموز، 2019). *سياسة الحراك المدني، حركة "طلعت ريحتكم" اللبنانية انموذجاً. سياسات عربية*.

ب- مقابلات

1- ادغار طنوس ضاهر. (25 تموز، 2022). مقابلة رقم 2. (علا عيد، المحاور)

2- حامد بكار زكريا. (9 نيسان، 2022). مقابلة رقم 1. (علا عيد، المحاور)

3- رامي فنج. (28 آب، 2022). مقابلة رقم 9. (علا عيد، المحاور)

4- ربيع العلي. (22 آب، 2022). مقابلة رقم 7. (علا عيد، المحاور)

5- زيد زكريا. (10 كانون الثاني، 2023). مقابلة رقم 14. (علا عيد، المحاور)

6- سلاف الحج. (20 تشرين الأول، 2022). مقابلة رقم 13. (علا عيد، المحاور)

7- شعيب زكريا. (17 تشرين الأول، 2022). مقابلة رقم 12. (علا عيد، المحاور)

- 8- شوقي الرفاعي. (13 آب, 2022). مقابلة رقم 5. (علا عيد، المحاور)
- 9- عادل الأدرع. (30 آب, 2022). مقابلة رقم 10. (علا عيد، المحاور)
- 10- غيث حمود. (18 آب, 2022). مقابلة رقم 6. (علا عيد، المحاور)
- 11- لوريس الراعي. (8 تشرين الأول, 2022). مقابلة رقم 11. (علا عيد، المحاور)
- 12- مايز الجندي. (27 آب, 2022). مقابلة رقم 8. (علا عيد، المحاور)
- 13- محمود شتيوي. (27 تموز, 2022). مقابلة رقم 3. (علا عيد، المحاور)
- 14- ميراز الجندي. (27 تموز, 2022). مقابلة رقم 4. (علا عيد، المحاور)